بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

العدد 1 لسنة 2001

بحوث جامعية — مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس — العدد 1 لسنة 2001

"Buḥūṯ Jāmiᶜiyya"

Recherches Scientifiques

Academic Research

Revue de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax
Journal of the Faculty of Letters and Humanities, Sfax

Numéro 1 - 2001
Number 1 - 2001

بحوث جامعيـــــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الأول – جانفي 2001

مجلة بحوث جامعية

الإدارة والتحـــــــرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 – 3029 صفاقس

العنوان البريدي : ص.ب. 553 3000 صفاقس

الهاتف : 557 670 (04) 216 – 558 670 (04) 216

الفاكس : 540 670 (04) 216

البريد الإلكتروني : MedAli.Halouani@ Flsh.rnu.tn

المدير المسؤول : **محمد رجب الباردي**

رئيس التحريـــر : **صالح الكشـــــو**

نائب رئيس التحرير : **محسن ذيـــــاب**

هيئة التحرير :

- **محمد علي الحلـــواني**
- **محمد رجب البـــاردي**
- **نور الدين الكـــــراي**
- **محمد الطاهر المنصوري**
- **محمد العزيز نجاحـــي**
- **محمد صالح المراكشي**
- **محمد صالح الكشـــو**
- **منيـــر التريكـــــي**
- **محســـن ذيـــــاب**
- **لسعـــد الجموســـي**

سعر الاشتراك السنوي :

تونس وأقطار المغرب العربي : 6 د.ت + 2 د.ت (معلوم البريد) = 8 دينارا تونسيا

الأقطار الأخرى : 10 دولارا أمريكيا + 5 دولارا (معلوم البريد) = 15 دولارا أمريكيا

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بريدية أو بصك بنكي باسم مقتصد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس – الحساب الجاري بالبريد 294823 مع ذكر عبارة **"اشتراك في مجلة بحوث جامعية "**.

مذكرة للناشرين في المجلة

* "**بحوث جامعية**" مجلة محكمة تصدر كل 6 أشهر في مجال الآداب والعلوم الإنسانية
* لايزيد عدد صفحات البحث الواحد فيها عن 25 صفحة مرقونة.
* ترقن البحوث فيها بتلخيص في اللغات الثلاث التالية : العربية والفرنسية والانجليزية.
* المواصفات المادية للبحوث ينبغي أن تكون وفق نظام "وورد" Word (مع الإسطوانة الحاملة لاسم صاحب البحث).
* ينبغي أن تكون الإبانات كالخرائط والرسوم والصور في شكلها وحجمها النهائيين.
* يفرد باب قار للقراءات (على ألا تتجاوز القراءة الواحدة 5 صفحات مرقونة).
* تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعلام المساهمين بقبول بحوثهم لمراجعتها حال تسلمها تحكيما إيجابيا ولاتعاد إليهم في حال عدم نشرها.
* الآراء المنشورة لاتلتزم إلا أصحابها.
* المساهمة في المجلة مجانية. ويحصل أصحاب المقالات المنشورة على 3 نسخ من المجلة.

هيئة التحريـــــــــر

تقديم كتاب :
تجديد المنهج في تقويم التراث

تأليف : طه عبد الرحمان

عرض : بسام الجمـــل*

اتجهـــت جهود عديد الباحثين في العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى دراســـة التراث العربي الإسلامي والنظر فيما يثيره من قضايا ومسائل جديرة بالاهتمام.

وأفضـــت تلك العناية إلى وجود " قراءات " عديدة للتراث حرص أصـــحابها علـــى صوغ رؤية فكرية توحد بين عناصره كلها وتلم شتات نصوصـــه بقطع النظر عن تنوع العلوم التي تنتسب إليها[1]. ولكن ذلك لا ينفـــي اجـــتهاد بعض المفكرين في تدبر أقسام معينة من التراث العربي الإســـلامي وتناولـــه على سبيل التوسع في إشكالياته وتجويد النظر في مدى صلته بالمعرفة المعاصرة[2].

وبديهـــي أن يعـــول المشتغلون بقضية التراث في المجال العربي علىمـــناهج اصـــطنعوها في مختلف مقارباتهم له مستفيدين – مع تفاوت بيـــنهم –مـــن مكتسبات العلوم الإنسانية المعاصرة وحتى من الاتجاهات الانتروبولوجية الحديثة[3].

في هذا السياق يندرج كتاب طه عبد الرحمان " تجديد المنهج في تقويم التراث" وقـــد قسمه صاحبه – فضلا عن المقدمة والخاتمة – إلى ثلاثة أبواب متفاوتة في ما بينها كما وأهمية.

لقـــد نـــبه المؤلـــف فـــي مقدمة كتابه (ص ص 9 – 14) إلى أن الدراسات المشتغلة بالتراث قد سارت في اتجاهين كبيرين :

---

* **بسام الجمل : مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.**

[1] نذكر من بين هذه القراءات مشروع محمد عابد الجابري في نقد العقل العربي من خلال كتبه التالية : " تكوين العقل العربي " و " بنية العقل العربي " و " العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته " .

[2] من ذلك مثلا كتاب طيب تيزيني : " من التراث إلى الثورة " (طبعة أولى بيروت 1976) وكتاب حسين مروة : " النزعات المادية في الفلسفة العربة الإسلامية (دار الفارابي ، بيروت طبعة أولى 1977) .

[3] نشير خاصة إلى أعمال محمد أركون الخاصة بالفكر الإسلامي ، منها مثلا :

- Essais sur la pensée islamique, Paris 1973.
- Pour une critique de la raison islamique. Paris 1984.
-La pensée arabe, P.U.F. , 1985.

– اتجاه أول قطع كل صلة بالتراث مقابل تبني الثقافة الغربية الحديثة فكرا ومنهجا.
– واتجاه ثان بدت صلته بالتراث واهية جزئية لم تتعد النظر في ارتباطه بالثقافة اليونانية القديمة.

لذلك اعترض عليهما معا مؤسسا لدراسته ومشرعا للقراءة المنهجية ، التي تبناها. قال : " ولقد نحونا في تقويم التراث منحى غير مسبوق ولا مألوف ، لأننا نقول بالنظرة التكاملية حيث يقول غيرنا بالنظرة التفاضلية. وهو غير مألوف لأننا توسلنا فيه بأدوات " مأصولة " حيث توسل غيرنا بأدوات منقولة " (ص 12).

إن أهم مبحث تناوله المؤلف في الباب الأول هو بيان التعارض الذي وقع فيه محمد عابد الجابري في تقويم التراث بالرجوع إلى كتبه التالية : " نحن والتراث " و " تكوين العقل العربي " و " بنية العقل العربي". وانتهى طه عبد الرحمن إلى نتيجتين تتمثلان في أن :

– الجابري لم يدرس الآلية التي أنتجت الخطاب ، مهما كان نوعه ، وإنما نظر في الخطاب الواقع في نطاق تلك الآلية.
– الآليات المطبقة في دراسة مضامين التراث هي " آليات استهلاكية " (ص 34) لأنها مستعارة من مجال معرفي غربي يباين المجال المعرفي العربي الإسلامي . ذلك أن الجابري استفاد من دراسة مضامين التراث من فقه العلم التكويني (L'épistémologie génétique) خاصة عند بياجيه (J.Piaget) 1980) ومن فقه العلم العقلاني (L'épistémologie rationaliste) عند لالاند (Lalande) و غاستون باشلار (Bachlard) (ت 1962). واستفاد الجابري أيضا من البنيوية ومن فلسفة التاريخ الهيغلية والماركسية .

ثم نظر المؤلف في كيفية استخدام الجابري للآليات الاستهلاكية في نقد التراث. فهو لم يعرف ببعضها إلا تعريفا مجملا وهو ما أدى إلى غياب البعد النقدي في التعامل معها ، فضلا عن أن الآليات التي توسل بها آليات متناقضة منهجيا ومعرفيا لا يمكنها أن تنشئ وحدة في النسق الفكري الذي يطمح الجابري إلى إثباته . كذلك ، فإن تلك الآليات مستعارة من مجالات معرفية مختلفة ومن مناهج متباينة كالجمع بين البنيوية والتكوينية والعقلانية والجدلية ... وأفضى هذا الاختيار المنهجي إلى تكريس النظرة التجزيئية في نقد التراث وتقويمه.

وهكذا دعا طه عبد الرحمن – من أجل فهم رصين للتراث العربي الإسلامي – إلى " أن نستنبط الآليات الإنتاجية التي عملت حقا في تشكيل مضامينه تكوينا وتطويرا ، تلوينا وتوسيعا " (ص 71).

وفعلا ، فإن هاجس استنباط الآليات المنتجة للمعرفة من التراث قد اقتضى من المؤلف الانتقال من النقض إلى الإبرام ، وهو ما نبه إليه في مستهل الباب الثاني من

الكتاب . فالمعارف في التراث العربي الإسلامي خاضعة إلى مبدأين مختلفين هما بعبارته " التقريب " و " التداول " (ص 75).

على أن تلك المعارف في المستوى الإجرائي أو " مجال التداول الإسلامي العربي " محكومة بالقرب أو البعد عنه . فإذا كان علم أصول الفقه وعلم الأخلاق من أقرب العلوم في تحديد القوانين النظرية (في شأن العلم الأول) والجانب العملي (في شأن العلم الثاني) في إطار الثقافة العربية الإسلامية، فإن المنطق الصوري والفلسفة الإلهية من أبعد العلوم في ضبط القوانين النظرية والجانب العملي في الثقافة نفسها.

لقد أقام طه عبد الرحمن ، ههنا ، الدليل على حقيقة التداخل بين العلوم والمعارف في التراث . وأكد ذلك التداخل أمرين هما :

– تصنيف العلوم وتراتبها على نحو ما نجده في " إحصاء العلوم " للفارابي (ت339 هـ) و "مفاتيح العلوم " للخوارزمي (تـ 387 هـ). ويعزز مبدأ تصنيف العلوم – في نظر المؤلف – الرؤية الشمولية في فهم التراث.

– تفاعل العلوم في ما بينها. إذ تحدث علماء الإسلام عن التفاعل الحاصل مثلا بين المبحث الكلامي من ناحية والمشاغل اللغوية والفلسفية من ناحية أخرى. وبسبب ذلك تشترك هذه العلوم في الجهاز الاصطلاحي الجامع بينها.

واعتبر المؤلف التداخل ضربين : تداخلا داخليا بمعنى تفاعل العلوم الإسلامية مع بعضها بعض ويمثله أصول الفقه ، وتداخلا خارجيا أي تفاعل تلك العلوم مع العلوم المنقولة إلى المجال العربي الإسلامي وتمثله الفلسفة الإلهية.

إن الأنموذج الممثل للتداخل الداخلي في أصول الفقه هو الشاطبي (تـ790 هـ) الذي ضبط شروط التداخل في الأصول منها أن يكون العلم المندرج فيها قريبا من المستوى العملي الإجرائي، ومنها أيضا أن تأخذ فروع الفقه ومسائله بناصية ذلك العلم ...

ونعتقد أن طه عبد الرحمن قد حصر نفسه في حدود منهجية ضيقة بنى عليها تفكيره لم يستطع تجاوزها. فهو يعتبر علم أصول الفقه أقرب العلوم إلى مبدإ التداخل الداخلي في التراث دون أن ينفي وجود تداخل خارجي في شأن العلم نفسه. ولكنه يستبعد دراسته في كتابه دون أن يبرر منطق الإقصاء الذي عمل به وهو الذي حذر من الوقوع فيه.

ذلك أننا نقول باستفادة أصول الفقه من علوم أخرى ذات روافد فلسفية يونانية. فقد عول الأصوليون – خاصة بعد استقرار علم الأصول بداية من القرن الرابع هجريا – على القياس المنطقي بإزاء القياس الفقهي[4].

---

[4] راجع فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) : " المحصول من علم أصول الفقه " ، ط أولى ، بيروت 1988 ، ج 1 ، ص 157 .

ولما كان الشاطبي من مؤسسي علم المقاصد ، فإنه انشغل ، حسب قول الباحث بـ " تأسيس علم الأصول على كليات فقهية " (ص 94). ولكن يجدر بنا أن نسأل : إلى أي حد يمكن الحديث عن اتجاه تأسيسي مع الشاطبي خاصة أنه من الأصوليين المتأخرين ؟ ألا يعتبر هذا الموقف تجاوزا لجهود الرواد الأوائل الذين أسسوا لعلم أصول الفقه وفي مقدمتهم الشافعي (تـ 204 هـ) في رسالته ؟

وإننا نختلف مع طه عبد الرحمن في اعتباره التداخل بين أصول الفقه والأخلاق قد أدى إلى " اكتمال الأحكام الشرعية وكمالها " (ص 105). ذلك أن الحكم الشرعي – وإن استند إلى نص – غير منقطع عن ممارسة تأويلية له ينهض بها الأصوليون والفقهاء ، خاصة أن العلاقة الجدلية بين النص والتاريخ انتهت بنهاية فترة الوحي حسب فهم أهل السنة له. ولعل ظاهرة النسخ دالة عما يمكن أن يطرأ على الحكم الشرعي من تبدل أو تغير. فلا معنى إذن لإسناد صفتي الاكتمال والكمال إلى الأحكام الشرعية.

أما التداخل الخارجي – وهو موضوع الفصل الثالث من الباب الثاني (ص ص 125- 233) – فيمثله ابن رشد (تـ 595 هـ) في الفلسفة الإلهية. وقد رأى طه عبد الرحمن في مؤلفات فيلسوف قرطبة اتجاها إلى تكريس النزعة التجزيئية في تدبر العلوم. من ذلك فصل المنطق – وهو العلم المنقول – عن علم الأصول ، والفصل أيضا بين الفلسفة والشريعة ، خاصة في رسالته " فصل المقال " وهذا ما يبرر اعتراضه على القائلين بتداخل العلوم وفي مقدمتهم الفارابي وابن سينا (تـ428 هـ).

ولعله يجدر بنا أن نلاحظ ههنا أن الباحث لم يتبين إن كانت الآليات المفسرة للتداخل بشقيه الداخلي والخارجي تصدق على غير مؤلفات الشاطبي في أصول الفقه وابن رشد في الفلسفة الإلهية أم لا ؟

والذي نذهب إليه هو أن الأدوات المنتجة للخطاب الأصولي أو غيره من الخطاب لا يمكن حصرها في عدد معين أو تقديم قائمة ثابتة في شأنها. غير أن رصد ما يتواتر من تلك الأدوات في الخطاب الواحد محاولة ممكنة ومفيدة في الوقت نفسه ، وهو ما لم ينجزه المؤلف في كتابه.

إن الاهتمام بمبدإ التكامل في دراسة التراث يتجاوز في تقدير المؤلف مستوى " التداخل " إلى تحليل أدوات " تقريب " العلوم المنقولة إلى المجال التداولي وهو مضمون الباب الثالث من الدراسة. ذلك أن التقريب هو " وصل المعرفة المنقولة إلى المجال التداولي. وهو مضمون الباب الثالث من الدراسة. ذلك أن التقريب هو "وصل المعرفة المنقولة بباقي المعارف الأصلية" (ص 237).

وللعلوم المنقولة صفات ثلاث هي التنوع والتفاعل في ما بينها والاستمرار في الـــزمان . وفـــي ضوئها اختار طه عبد الرحمن علمين منقولين عن اليونان هما علم المنطق وعلم الأخلاق. فالأول نظري والثاني عملي.

ولعل أهم مسألة تناولها المؤلف في هذا الباب هي دراسة آليات تقريب المنطق (ص.ص 311-380) ملاحظـــا أن مناهضـــة المـــنطق في التراث لا تفسر بسبب الصبغة التجريدية لهذا العلم ، وإنما يرد العزوف عنه إلى مواقف عقدية أو سياسية.

ثـــم إن اعتماد المنطق في المسائل الإلهية – فلسفية كانت أم كلامية – قد أدى إلـــى نقـــض جملة من المسلمات العقدية في المعرفة الإسلامية منها أن أحكام العقل لا تخرج عما قرره الوحي ،ومنها أيضا أن الحقائق الإلهية يقينية لا داعي إلى النظر فيها نظرا عقليا مجردا.

غير أن فئة من علماء الإسلام ، وخاصة من اشتغل بالفقه وأصوله ، انتصرت للمنطق ، فوقفت على أسراره وانتفعت به في تمثل العلوم الاسلامية . وترتب عن ذلك تقريب المنطق بطرق ثلاث هي ، حسب تحديد المؤلف ، التقريب اللغوي (ابن حزم : تـــ 456 هـــ أنموذجا) والتقريب العقدي (الغزالي : تـــ 505 هـــ أنموذجا) والتقريب المعرفي (ابن تيمية ت 728 هـــ أنموذجا).

وســـاق المؤلـــف في الفصل الرابع والأخير (ص ص 381 – 420) تعريفا للأخلاق في الفلسفة الإسلامية استنادا إلى مسكويه (تـــ 421هـــ) في " تهذيب الأخلاق " والغزالي في " إحياء علوم الدين ".

ولم يخف طه عبد الرحمن اعتراضه على الموقف الذي ذهب فيه أصحابه إلى أن الـــتراث العربـــي الإســـلامي لم يول علم الأخلاق كبير عناية . وبين أن الحكم الأخلاقـــي عند ابن تيمية قائم على " إشكال " (أي محتوى) وعلى " استدلال منطقي " (وهو المنهج) خاصين بالنمط الإسلامي لا بالنمط اليوناني. فعلم الأخلاق تتنازعه ثلاثة علـــوم هي الفقه وعلم الكلام والتصوف . وتحدث المؤلف عن تأثر الفلسفة الأخلاقية الإسلامية بالفيثاغورية والرواقية والأفلاطونية المحدثة (ص 388).

في خاتمة الكتاب جمع المؤلف النتائج التي انتهى إليها وقد عدها عشرا ، وهي نـــتائج وردت مبـــثوثة في دراسته ، مذكرا مرة أخرى بأن المنهجية التي اعتمدها في تقويـــم التراث هي في الوقت نفسه " منهجية آلية " لا تبحث في المضامين و " منهجية عملـــية" ليست لها صيغة تجريدية ، وإنما تستند إلى أساليب الإبلاغ في الثقافة العربية الإسلامية ، وهي أيضا " منهجية اعتراضية " تتجاوز عرض التراث وتعنى بالرد على الاعتراضات الواقعة أو المفترضة.

ويجدر بنا التنبيه أخيرا إلى أن لغة المؤلف لم تعر من بعض الأحكام المعيارية . إذ بـــدا لنا أحيانا متحاملا على الجابري خاصة ، فهو عنده " اندفع إلى القدح ... "

(ص 35) و " لا يبالي بالتناقض ... " (ص 118) و " لو أن الجابري أعمل فكره ... لأدرك ... "(ص 120).

ولم يلتزم طه عبد الرحمن في دراسته بالحياد العلمي خاصة في السياقات التي تحـــدث فيها عن الشريعة الإسلامية (مثلا الصفحات 328 و 385 و 386 ...) مما جعل أحكامه ومواقفه منخرطة في دائرة إيمانية.

ورغـــم ذلـــك كلـــه ، فإن في هذا الكتاب فوائد جمة ، وهو في تقديرنا جدير بالقـــراءة لأنـــه يحـــاول تقديم " قراءة " طريفة ومفيدة في الوقت نفسه للتراث العربي الإسلامي تعويلا على أدوات منهجية مستنبطة منه.